Sana'a University Journal of Human Sciences مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 4 | No. 4 | Page 511 – 531 | 2025 | https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

Difficulties Encountered by Postgraduate Translation Students in Translating English–Arabic Banking Terminology

Khireyah Ali Mohmmed M.AL-Radae[1,*]

[1.] Department of Sociology, Faculty of Arts - Sana'a University, Sana'a, Yemen.

***Corresponding author:** *Judy3liaradaee@gmail.com*

Keywords

1. Social challenges
2. Yemeni women
3. cultural challenges
4. political empowerment

Abstract:

study aimed to identify the social and cultural challenges that affect the political empowerment of Yemeni women. In approaching and presenting the study, the researcher relied on the descriptive and analytical method, which is considered the most widely used method in the sciences of a psychological nature on the one hand, and which is appropriate to the subject of the study on the other hand, through the use of tools Collecting appropriate data, specifically the questionnaire tool that was applied to a purposive sample of women working in the public and private sectors, estimated at (120) workers, in addition to the interview tool that was conducted with some female political activists. And jurists in the field of women. The study reached a set of results, the most important of which is: - Yemeni women face many social and cultural challenges that affect their political empowerment. Such as the marriage of minors, the discriminatory view based on gender, illiteracy, the traditional culture of the role of women, in addition to the absence of the role of civil society organizations in supporting women and defending their rights and the misunderstanding of the Islamic religion's opposition to education and work. Woman. - The low political empowerment of Yemeni women and their political marginalization are the result of several factors closely linked to the social and cultural challenges affecting them.

Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 4 | No. 4 | Page 512 – 531 | 2025 |
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

التحديات الاجتماعية والثقافية للمرأة اليمنية وأثرها في التمكين السياسي
دراسة تطبيقية في أمانة العاصمة

خيرية علي محمد محمد الرداعي [*,1]

[1] قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب – جامعة صنعاء، صنعاء، اليمن

* **المؤلف:** Judy3liaradaee@gmail.com

الكلمات المفتاحية

1. التحديات الثقافية
2. التحديات الاجتماعية
3. التمكين السياسي
4. المرأة اليمنية

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى واقع التحديات الاجتماعية والثقافية التي تواجه المرأة اليمنية وتؤثر في تمكينها السياسي، وتحليلها سوسيولوجيًا، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الباحثة في عرضها على منهج المسح الاجتماعي الذي يُعدُّ ملائمًا لموضوع الدراسة؛ نظرًا لغياب الإحصاءات الدقيقة عن إجمالي النساء العاملات في القطاعي العام والخاص، والاعتماد على أسلوب العينة القصدية في اختبار عينة النساء العاملات في القطاعي العام والخاص المقدرة بـ (120) مفردة، استخدمت الباحثة أداة الاستبانة لجمع البيانات المناسبة، إضافة إلى أداة دليل المقابلة التي أجريت مع بعض الناشطات السياسيات والحقوقيات في مجال المرأة بواقع(10) ناشطات، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

–أن المرأة اليمنية تواجه عددًا من التحديات الاجتماعية والثقافية التي تؤثر في تمكينها السياسي، كزواج القاصرات، النظرة التمييزية القائمة على أساس النوع الاجتماعي، الأمية، الثقافة التقليدية لدور المرأة، إضافة إلى غياب دور منظمات المجتمع المدني في مساندة المرأة والدفاع عن حقوقها، الفهم الخاطئ بمعارضة الدين الإسلامي لتعليم وعمل المرأة وغيرها.

–تدني واقع التمكين السياسي للمرأة اليمنية وتهميشها سياسيًا؛ نتيجة عدة عوامل ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتحديات الاجتماعية والثقافية المؤثرة فيها.

المقدمة:

يشكّل موضوع التمكين السياسي للمرأة محور اهتمام المعنيين والعاملين في مجال التنمية وحقوق الإنسان؛

لأنها تمثل نصف المجتمع، وذلك يتطلب الارتقاء بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، وتعزيز دورها في الحياة العامة تحقيقًا لمبدأ المساواة وتأكيدًا لمبادئ العدل والإنصاف في المجتمع؛ إذ إن هذا التمكين يُعد بمقام عملية ديناميكية تتأثر وتؤثر في الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وقد تواجه عددًا من التحديات التي قد تختلف من مجتمع على آخر، على الرغم من تزايد الاهتمام بقضايا المرأة وحقوقها وتمكينها في العقود الأخيرة على مستوى العالمي والإقليمي والمحلي.

ونشير هنا إلى أن التغييرات التي طرأت على المجتمع اليمني قد أحدثت تغيرًا في الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وهو ما تحاول الدراسة الحالية الوقوف عليه وإبراز مجمل التحديات الاجتماعية والثقافية التي حالت دون تمكين المرأة اليمنية سياسيًا.

مشكلة الدراسة:

يُعد المجتمع أساسًا مهمًا لتمكين المرأة ودعمها للوصول للمواقع القيادية والسياسية، فالمجتمع يضم العائلة والأقارب والأصدقاء، وعلى الرغم من أهمية دورهم إلا أنهم قد يكونون سببًا رئيسًا في إعاقة نجاح المرأة وتقدمها، ووضع عيد من التحديات أمامها، لاسيما في ظل التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي طرأت على المجتمع اليمني، لاسيما في الآونة الأخيرة بفعل الحرب المستمرة التي أثرت في معظم النساء بأوجه وحالات مختلفة، وفرض واقع صعب للغاية عليهن، فأصبحن يواجهن تحديات كبيرة، منها: التحديات الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية، والسياسية.

ومن هذا المنطلق تكمن مشكلة الدارسة في التساؤل الرئيس الآتي:

ما التحديات الاجتماعية والثقافية التي تواجه المرأة اليمنية وتؤثر في تمكينها السياسي؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في جانبين، هما:

أهمية نظرية: يتمثل في سد الفجوة المعرفية المتعلقة بأثر التحديات الاجتماعية والثقافية في تمكين المرأة اليمنية، التي تضيف للبحث العلمي فهمًا أعمق ونظرة أكثر واقعية واعتدالًا وشمولًا لتأثيرات هذه التحديات في المرأة اليمنية، كما تُعد إضافة علمية إلى الرصيد المعرفي في مجال تمكين المرأة اليمنية يستفيد منه الباحثون والمهتمون بقضايا المرأة.

أهمية تطبيقية: يتمثل في فهم طبيعة البنى الاجتماعية والثقافية للمجتمع اليمني في قضايا تمكين المرأة؛ لتقديم توصيات ومقترحات يستفيد منها صانعو القرار من رسم السياسات العامة ووضع الاستراتيجيات والآليات التي تعمل على التصدي للتحديات الاجتماعية والثقافية التي تقف أمام تمكين المرأة ونيلها حقوقها السياسية، وتقليص الفجوة القائمة بينها وبين الرجل في هذا المجال.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيس الآتي:

معرفة التحديات الاجتماعية والثقافية التي تؤثر في تمكين المرأة اليمنية سياسيًا.

ويتفرع إلى الأهداف الفرعية الأتية:

1- التعرف إلى التحديات الاجتماعية التي تؤثر في تمكين المرأة اليمنية سياسيًا.
2- الكشف عن التحديات الثقافية التي تواجه المرأة اليمنية وتعيق من تمكينها السياسي.
3- الكشف عن واقع التمكين السياسي للمرأة اليمنية.
4- التعرف إلى العلاقة الارتباطية بين التحديات الاجتماعية والثقافية للمرأة اليمنية وتمكينها السياسي.
5- تقديم توصيات ومقترحات تسهم في تمكين المرأة اليمنية سياسيًا في ظل التحديات الاجتماعية والثقافية التي تواجها.

تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات الأتية:

1. ما التحديات الاجتماعية التي تواجه المرأة اليمنية وتعيق تمكينها السياسي؟
2. ما التحديات الثقافية التي تؤثر في مشاركة المرأة اليمنية في المجال السياسي؟
3. ما واقع التمكين السياسي للمرأة اليمنية في الوقت الراهن؟
4. هل هناك علاقة ارتباطية بين التحديات الاجتماعية والثقافية للمرأة اليمنية وتمكينها السياسي؟
5. كيف يمكن التغلب على هذه التحديات لتحقيق تمكين أكبر للمرأة اليمنية سياسيًا؟

مصطلحات الدراسة:

اشتملت الدراسة على المصطلحات الآتية:

التحديات الاجتماعية:

تعرف اصطلاحًا أنها:" التطورات أو المتغيرات أو المشكلات أو الصعوبات أو العوائق التي تنبع من البيئة المحلية أو الإقليمية أو العالمية"(العطوي، 2021، 131).

وتعرف إجرائيًا أنها: مجموعة المتغيرات والصعوبات التي تواجهها المرأة اليمنية نتيجة للبيئة الاجتماعية المحيطة بها، التي تشكل تهديدًا وتأثيرًا في مكانتها الاجتماعية وتمكينها في مختلف المجالات.

التحديات الثقافية:

تعرف اصطلاحًا أنها:" مجموعة من العوائق والصعوبات التي تنشأ نتيجة لاختلاف القيم والمعتقدات وتنوع الثقافات السائدة بين الأفراد والمجتمعات"(العريقي، 2018، 40).

وتعرف إجرائيًا أنها: مجموعة المعوقات والصعوبات التي تواجهها المرأة اليمنية؛ نتيجة للبيئة الثقافية المحيطة بها، التي تحد من قدراتها ومشاركتها في التنمية المجتمعية، أو تحرمها من التعليم وتضعف من مستوى وعيها الثقافي.

التمكين السياسي:

يعرف اصطلاحًا أنه: "كل ما من شأنه أن يطور مشاركة المرأة وينمي قدرتها ووعيها ومعرفتها، ومن ثم تحقيق ذاتها على مختلف الأصعدة السيكولوجية والاجتماعية والسياسية بصورة جدية وفعالة"(القاطرجي،2006،403).

ويعرف إجرائيًا أنه: إتاحة فرص المشاركة للمرأة اليمنية في عملية صنع القرار السياسي، وتوفير الإمكانات اللازمة لذلك، وتذليل الصعوبات التي تواجهها سعيًا نحو الشراكة المجتمعية والإيجابية الفعلية.

الدراسات السابقة:

أهم البحوث والدراسات في هذا المجال تتمثل في:

دراسة (شوروكس، نيندورف،2022) في دور التحديث المجتمعي، وتمكين المرأة في تعزيز قبول المواطنين للنساء في المناصب السياسية، وتوصلت إلى أن

التحديث المجتمعي والتمكين السياسي للمرأة لهما تأثيرات إيجابية في دعم المرأة في السياسة، كما أن التغييرات الاجتماعية والسياسية مطلوبة لتطوير مواقف داعمة تجاه المرأة في السياسة.

وبحثت دراسة (العبسي،2021) في التحديات الثقافية التي تواجهها النساء في اليمن والأردن، ومدى تأثير هذه التحديات في مستويات المشاركة السياسية للنساء في البلدين، فقد توصلت إلى أن أهم التحديات الثقافية التي تواجهها النساء في اليمن والأردن، تتمثل بضعف التعليم، والوعي المجتمعي بحقوق المرأة، التي تؤثر سلبًا في انخفاض مستويات المشاركة السياسية للنساء، لاسيما في اليمن.

كما ركزت دراسة (اليوسف، 2021) على دور الإعلام في توعية المجتمع بأهمية مشاركة المرأة اليمنية في الحياة السياسية، وسلطت الضوء على القيود الثقافية التي تواجه الإعلام في التطرق لقضايا المرأة، وتأثير ذلك في نشر الوعي ودعم تمكين المرأة سياسيا، وأظهرت الدراسة أن الإعلام يمكن أن يكون أداة فاعلة في دعم وتمكين المرأة سياسيًا، على الرغم من القيود الاجتماعية والسياسية التي تحد من قدرة الإعلام على نشر ثقافة تمكين المرأة.

وأظهرت دراسة (دوست، سيبلي،2020) تأثير النظام الأبوي في المشاركة السياسية للمرأة؛ إذ إن البنية الأبوية السياسية والاقتصادية الاجتماعية والثقافة هي التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في مشاركة المرأة سياسيًا الذي من شأنه أن يقيد المشاركة الفعالة للمرأة في السياسة، على الرغم من أن عددًا من المجتمعات في العالم قد اعترفت بالمشاركة السياسية للمرأة من خلال وسائل مختلفة، مثل مشاركتها في الانتخابات أو إلغاء العقبات القانونية التمييزية ضد المرأة لانخراطها في عملية صنع القرار السياسي.

كما تناولت دراسة (المفلحي،2020) التحديات الثقافية والسياسية التي تواجه النساء اليمنيات، وتأثيرها في فرص مشاركة المرأة في العمل السياسي، وقد أظهرت الدراسة أن من أهم التحديات الثقافية والسياسية التي تعيق تمكين المرأة اليمنية في المجال السياسي، تتمثل بمحدودية التعليم، وعدم المساواة في الحقوق، وتأثير النزاعات المسلحة، كما أكدت الدراسة أن للتحديات الثقافية تأثيرًا سلبيًا في قدرة المرأة في التمكين السياسي، لاسيما في ظل النزاع المسلح المسلحة الذي زاد من تهميش المرأة ودورها السياسي.

كما بحثت دراسة (الشميري،2019) في تأثير ضعف التعليم في مشاركة المرأة اليمنية في الحياة السياسية، وركزت على كيفية ارتباط التعليم بزيادة وعي المرأة بحقوقها ودورها السياسي، وأثر العوائق الثقافية التي تحد من التحاق النساء بالتعليم، فقد أوضحت الدراسة أن التعليم يؤدي دورًا كبيرًا في تمكين المرأة سياسيًا؛ إذ إن النساء المتعلمات أكثر قدرة على تجاوز المعوقات الاجتماعية، إلا أن العادات الاجتماعية والموروث الشعبي يحد من التحاق الفتيات بالتعليم؛ نظرًا لتزويجهن مبكرًا.

وتناولت دراسة (العزاني،2018) تأثير النظام القبلي في اليمن في مكانة المرأة وقدرتها على المشاركة السياسية؛ إذ خلصت الدراسة إلى أن التركيبة القبلية للمجتمع اليمني تشكل عائقًا أمام تمكين المرأة سياسيًا، وذلك بفعل القيود الاجتماعية التي تفرضها القبيلة على المرأة؛ ما يعيق مشاركتها السياسية.

كما بينت دراسة (الحيمي،2019) آثار الدور السياسي للقبيلة في اليمن على أوضاع وحقوق النساء، وتوصلت

إلى أن القبيلة أسهمت إلى حدٍ كبير في تهميش حقوق المرأة اجتماعيًا وسياسيًا، باعتبار القبيلة بنية ذكورية موجهة بمنظومة قيم اجتماعية وأطر ثقافية تمنح الرجل مكانة اجتماعية قيادية ومستقلة، وتمنح المرأة مكانة اجتماعية تابعة للرجل، واعتمدت على تفسيرات متشددة للشريعة الإسلامية، وشكلت معوقات أمام تمكين ومشاركة المرأة في المجالات العامة.

كما بحثت دراسة (الجابري،2018) في الأبعاد الاجتماعية التي تعيق تمكين المرأة اليمنية سياسيًا، بما في ذلك العادات والتقاليد، والأعراف القبلية، والتحديات التي تفرضها هذه العوامل على مشاركتها السياسية، كما سلطت الدراسة الضوء على تأثير قلة الوعي المجتمعي حول حقوق المرأة ودورها السياسي، وكيف أن غياب الدعم المجتمعي يُحد من مكانة المرأة في المجال السياسي، فقد أكدت الدراسة أن الأعراف والتقاليد الثقافية السائدة تشكل عقبة كبيرة أمام التمكين السياسي للمرأة اليمنية؛ ما يحد من فرصها في الوصول إلى المناصب القيادية وصنع القرار، كما أن ضعف الوعي المجتمعي حول حقوق المرأة، وغياب الدعم المجتمعي لها يُحدان من مكانة المرأة ويؤثران سلبًا في دورها السياسي.

مناقشة الدراسات السابقة:

اتفقت معظم الدراسات السابقة في هدفها على المشاركة السياسية للمرأة اليمنية، فقد مثلت الدراسات السابقة المنطلق الفكري، والرصيد المعلوماتي التي اعتمدت عليها الباحثة في تحديد المشكلة وصياغتها، ووضع تصورًا الأهداف دراستها، كما استفادت من مكونات إطارها النظري، وكيفية تحديد المنهج المناسب لدراسته.

أما ما يميز الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات السابقة أنها ركزت على التحديات الاجتماعية والثقافية التي تواجه المرأة اليمنية بصورة شاملة وأثرها في تمكينها السياسي، فيما ركزت بعض الدراسات على تحدٍ فرعي واحد، كالتعليم، أو الوعي المجتمعي، أو النظام القبلي، أو النظام الأبوي وعلاقته بمشاركة المرأة السياسية.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

اعتمدت الباحثة على منهج المسح الاجتماعي الملائم لموضوع الدراسة، على اعتبار أن الدراسة تقوم على إلقاء الضوء على التحديات الاجتماعية والثقافية التي تواجه المرأة في المجتمع اليمني وأثرها في تمكينها السياسي؛ بغية الوصول إلى نتائج موضوعية يمكن تعميمها، من خلال استخدام أدوات جمع البيانات المناسبة تحديدًا أداة الاستبانة، والمقابلة.

فقد تمثل مجتمع الدراسة بالنساء اليمنيات العاملات في القطاعين العام والخاص بأمانة العاصمة، ونظرًا لصعوبة الحصول على إحصاءات دقيقة عن إجمالي مجتمع الدراسة، لجأت الباحثة إلى اختيار عينة الدراسة عن طريق العينة القصدية من النساء العاملات في القطاعين العام والخاص بأمانة العاصمة، البالغ عددهن (120) عاملة، وهن النساء الموجودات في مقرات أعمالهن بعد أجراء المسح الاجتماعي للعينة، إضافة إلى عينة قصدية من الناشطات السياسيات والحقوقيات في مجال المرأة بواقع (10) ناشطات وهن الناشطات اللاتي تجاوبت مع الباحثة وتمكنت من مقابلتهن في مقرات أعمالهن.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة بالآتي:

الحدود الموضوعية: وتمثلت بإلقاء الضوء على التحديات الاجتماعية والثقافية التي تواجه المرأة اليمنية وتؤثر في تمكينها السياسي.

الحدود المكانية: وتمثلت بنطاق أمانة العاصمة، كونها تمثل تنوعًا ثقافيًا من مختلف أبناء المجتمع اليمني.

الحدود الزمانية: وتمثلت بالمدة الزمنية التي استغرقتها الدراسة الميدانية والممتدة من 1/3/ 2024م حتى 2024/11/10م.

الحدود البشرية: اقتصرت على عينة من النساء اليمنيات العاملات في القطاعي العام والخاص، وبعض الناشطات، والحقوقيات في مجال قضايا المرأة.

أدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على أداة الاستبانة، أداة رئيسة لجمع بيانات الدراسة من العينة المستهدفة، إضافة إلى أداة المقابلة مع بعض الناشطات الحقوقيات وبعض القيادات النسوية.

صدق أداة الدراسة وثباتها:

نظرًا لأهمية أداة الاستبانة في جمع بيانات الدراسة وما يترتب عليها من دقة ووضوح تؤثر في نتائج الدراسة وتحقق أهدافها المرجوة، حرصت الباحثة على اختبار صدق وثبات الأداة بثلاث طرق هي:

1) اختبار الصدق الظاهري للاستبانة:

لتحقيق هذا الاختبار جرى عرض أداة الاستبانة على لجنة تحكيم من خبراء مختصين في علم الاجتماع تضم مجموعة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية الحكومية، تكونت من (10) أعضاء، وفي ضوء آرائهم ومقترحاتهم جرى الوصول إلى أداة الاستبانة بصورتها النهائية.

2) اختبار الصدق البنائي للاستبانة:

لتحقيق هذا الاختبار جرى الاعتماد على معامل الارتباط بيرسون لمعرفة مدى ارتباط محاور الدراسة بالقيمة الكلية للأداة من خلال تطبيقها على عينة استطلاعية بلغت (50) مفردة، وتحليل ارتباط متغيراتها الرئيسة: (العلاقات الأسرية، الوظائف الأسرية، القيم الأسرية، التعلم والتثقيف) من خلال برنامج التحليل الإحصائي (SPSS V.25)، كما في الجدول أدناه:

جدول رقم (01) يبين معامل الارتباط لمحاور الدراسة والقيمة الكلية

محاور الدراسة	معامل بيرسون للارتباط	مستوى الدلالة
التحديات الاجتماعية	0.862**	.000
التحديات الثقافية	0.922**	.000
التمكين السياسي	0.901**	.000

*** الارتباط دال إحصائيًا عند مستوى دلالة 0.05 ≥a**

يتضح من الجدول (01) أن قيم معاملات الارتباط لجميع محاور الدراسة تقترب من قيمة الواحد الصحيح؛ ما يؤكد وجود علاقة ارتباط قوية، علاوة عن قيمة مستوى الدلالة (0.000) التي هي أقل من مستوى معنوية 0.05 ≥a؛ ما يعني أن جميع المحاور ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 ≥a، وبذلك تُعدُّ جميع محاور الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه، وتحقق الأهداف المراد الوصول إليها.

3) اختبار ثبات الاستبانة:

لتحقيق هذا الاختبار جرى الاعتماد على معامل (ألفا كرونباج) في استخراج الثبات بالاتساق الداخلي

لمحاور الدراسة التي طبقت على عينة استطلاعية مكونة من (50) مفردة من ضمن عينة الدراسة؛ إذ بلغت قيمة الثبات للمحاور على النحو الآتي:

جدول رقم (02) يبين ثبات وصدق محاور الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ

محاور الدراسة	معامل الثبات	معامل الصدق	عدد الفقرات
التحديات الاجتماعية	0.92	0.96	9
التحديات الثقافية	0.83	0.91	7
التمكين السياسي	0.83	0.91	8

يبين الجدول (02) ارتفاع قيم معامل (ألفا كرونباخ) لمحاور الدراسة؛ لأنها تقترب من قيمة الواحد الصحيح؛ حيث بلغ معامل الثبات لمحور التحديات الاجتماعية قيمة (0.92)؛ ما يؤكد ارتفاع قيمة الصدق الكلي للمحور بواقع (96%)، في حين بلغ معامل الثبات لمحور التحديات الثقافية قيمة (0.83)؛ ما يؤكد ارتفاع قيمة الصدق الكلي للمتغير بواقع (91%) ، وكذلك بلغ معامل الثبات لمحور التمكين السياسي قيمة (0.83)؛ ما يؤكد ارتفاع قيمة الصدق الكلي للمحور بواقع (91%)، ومن ثَمَّ فإن الاستبانة تتسم بالصدق والثبات.

أساليب المعالجة الإحصائية:

لاستخلاص نتائج الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها وتحقيق أهدافها، أُجريت عدد من الأساليب الإحصائية من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS أهمها:

- أساليب الإحصاء الوصفي: وذلك لوصف خصائص مجتمع الدراسة اعتمادًا على النسب المئوية والتكرارات، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية.
- معامل الارتباط بيرسون لقياس درجة الارتباط بين متغيرات الدراسة.
- معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

1) عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالبيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة:

جرى تحديد خصائص أفراد عينة الدراسة، وفقًا لمتغيرات أساسية هي: العمر، محل الميلاد، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، ونوع الوظيفة التي جاءت دلالاتها الإحصائية على النحو الآتي:

الجدول رقم (03): يبين خصائص أفراد عينة الدراسة المستهدفة

الخاصية	الخيارات	العدد	النسبة%
العمر	أقل من 40 عامًا	35	29.2
	من40 -49 عامًا	66	55.0
	من50 -59عامًا	14	11.7
	60عامًا فأكثر	5	4.2
محل الميلاد	حضر	99	82.5
	ريف	21	17.5
الحالة الاجتماعية	عازبة	37	30.8
	متزوجة	57	47.5
	مطلقة	18	15.0
	أرملة	8	6.7
المستوى التعليمي	ثانوية	9	7.5
	دبلوم	12	10.0
	جامعي	74	61.7
	دراسات عليا	25	20.8
نوع الوظيفة	حكومي	81	67.5
	خاص	39	32.5
الإجمالي		120	100

يشير الجدول(03) إلى الفئات العمرية لأفراد العينة المستهدفة؛ إذ مثلت الفئة العمرية من(40 –49) سنة أعلى نسبة بواقع (55.0%) من إجمالي العينة المستهدفة، التي تعد فئة الإنتاج والنشاط والحيوية وأكثر الفئات العمرية تضررًا من الأحداث الجارية؛ نظرًا لتحملها مسؤولية الأسرة، تليها الفئة العمرية أقل من 40 سنة بواقع (29.2%)، بعدها جاءت الفئة العمرية من(50 –59) سنة بنسبة بلغت (11.7%)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفئة العمرية 60 سنة فأكثر بنسبة (4.2%)، ويشير هذا التوزيع إلى حالة من الاتساق المنطقي بين الفئات العمرية وتوزيعها المتناسب بين مختلف الأعمار؛ ما يؤكد أن تركيب العينة قد جاء معبرًا وممثلًا لمجتمع الدراسة تمثيلًا جيدًا، مناسبًا، ومحققًا لأهدافها المرجوة.

كما تشير النتائج إلى أن معظم أفراد العينة المستهدفة من مواليد الحضر بنسبة (82.5%) من إجمالي عينة الدراسة، فيما مثلت نسبة (17.5%) من مواليد الريف؛ الأمر الذي يوحي بأن معظم أفراد العينة المستهدفة تعايشوا مع الحياة الحضرية العصرية بكل مميزاتها وخدماتها منذ الطفولة؛ الأمر الذي يسهم في إثراء الدراسة بالبيانات حول التحديات الاجتماعية والثقافية للمرأة اليمنية وتمكينها السياسي ما يخدم أهداف الدراسة.

فيما أشار الجدول (03) إلى أن معظم أفراد عينة الدراسة متزوجات، بنسبة (47.5%) من إجمالي عينة الدراسة، وهذا يعد مؤشرًا إيجابيًا لدور المرأة اليمنية التي منحت فرصة الخروج للعمل، وممارسة أعمالها خارج إطار المنزل، تليهن العازبات، بنسبة (30.8%)، ثم النساء المطلقات، بنسبة (15%)، وفي الأخير الأرامل، بنسبة (6.7%)؛ ما يعطي دلالة اجتماعية بارزة أن المرأة اليمنية الحضرية باختلاف حالاتها الاجتماعية تحظى بمكانة اجتماعية جيدة؛ إذ صارت تمنح فرص التعليم والعمل والاستقلال الاقتصادي أفضل عما كانت عليه سابقًا.

كما أشارت النتائج إلى المستوى التعليمي لأفراد عينة الدراسة الذي يُعد من أهم المتغيرات التي يقاس عليها دراسة الكثير من النتائج والحقائق الاجتماعية عامة، فقد تبين ارتفاع نسبة النساء المتعلمات بمستوى جامعي بواقع (61.7%) من إجمالي عينة الدراسة، يليها مستوى دراسات عليا بنسبة(20.8%)؛ ما يوحي بالتغير الاجتماعي الذي طرأ على الأسرة اليمنية ومنح المرأة اليمنية فرصة التعليم، ليس التعليم العام فحسب، بل التعليم الجامعي، والدراسات العليا أيضًا؛ ما يُعد مؤشرًا إيجابيًا للمكانة الاجتماعية للمرأة اليمنية، كما جاء المستوى التعليمي دبلوم بعد الثانوية بنسبة (10.0%)، والمستوى ثانوي بنسبة(7.5%)، ما يعد تحولًا إيجابيًا تشهده الأسرة اليمنية المعاصرة عامة، والمرأة اليمنية خاصة.

ويتضح –أيضًا– من نتائج الجدول (03) تنوع القطاع الوظيفي لعينة الدراسة المستهدفة؛ إذ احتلت الوظيفة في القطاع العام نسبة (67.5%) من إجمالي عينة الدراسة، وهذا مؤشر إيجابي على أن المرأة اليمنية صارت تمنح فرص الحصول على درجة وظيفية في القطاع العام، وتتشارك مع أخيها الرجل على هذه الدرجات الوظيفية وفق معايير وظيفية معينة، فيما مثلت الوظيفة في القطاع الخاص نسبة (32.5%)، هذا التنوع الوظيفي يعد اتساقًا منطقيًا يخدم أهداف الدراسة.

2) عرض ومناقشة نتائج السؤال القائل: ما التحديات الاجتماعية التي تواجه المرأة اليمنية وتعيق تمكينها السياسي؟

للإجابة عن السؤال احتُسِبَت المتوسط الحسابي لفقرات محور التحديات الاجتماعية والأهمية النسبية لكل تحدٍ على حدة، مبينًا درجة الموافقة عليه من قبل أفراد عينة الدراسة، كما في الجدول رقم (04)

الجدول رقم (04) بين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء عينة الدراسة حول التحديات الاجتماعية للمرأة

التحديات الاجتماعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	درجة الموافقة
التذمر من خروج المرأة للعمل خارج المنزل.	3.08	0.99	61.6	متوسطة
التسلط والهيمنة الذكورية على دور ومكانة الإناث.	3.14	1.33	62.8	متوسطة
العرف القبلي الذي لا يقبل وجود المرأة في المناصب القيادية	3.23	1.53	64.6	متوسطة
العادات والتقاليد المشجعة لزواج الفتاة مبكرًا.	4.03	0.77	80.6	عالية
النظرة التمييزية القائمة على أساس النوع الاجتماعي.	3.80	0.86	76	عالية
النظر المجتمعية الدونية للمرأة بأنها ضعيفة الشخصية منزوعة الإرادة.	3.53	0.66	70.6	عالية
تدني دور منظمات المجتمع المدني في مساندة المرأة والدفاع عن حقوقها.	4.57	0.61	91.4	عالية جدًا
عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في البلاد ما دفع المرأة لتغيير أولوياتها بحثًا عن الاستقرار المعيشي فقط.	4.64	0.48	92.8	عالية جدًا
بعض الموروثات الشعبية التي تهمش دور ومكانة المرأة في المجتمع.	3.83	0.74	76.6	عالية
المتوسط العام	3.64	0.87	72.78	عالية

يتضح من الجدول (04) للفقرات الخاصة بالتحديات الاجتماعية التي تواجه المرأة اليمنية، أن هناك تقاربًا في درجة الموافقة لأفراد عينة الدراسة حول فقرات التحديات الاجتماعية؛ إذ تراوحت متوسطات استجابتهم ما بين (3.08 –4.64) التي تقع في الفئة الثالثة والخامسة من المقياس المتدرج ليكرت الخماسي، التي تشير إلى (درجة موافقة عالية جدًا ومتوسطة)؛ إذ وصل أدنى متوسط (3.08) الذي ينص على" التذمر من خروج المرأة للعمل خارج المنزل، " أما أعلى متوسط حسابي فقد بلغ (4.64) الذي ينص على " عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في البلاد ما دفع المرأة لتغيير أولوياتها بحثًا عن الاستقرار المعيشي فقط" إذ جرى ترتيب التحديات تنازليًا بحسب المتوسط الحسابي على النحو الآتي:

- جاء التحدي رقم (8) المتمثل بـ" عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في البلاد ما دفع المرأة لتغيير أولوياتها بحثًا عن الاستقرار المعيشي فقط." بالمرتبة الأولى من بين التحديات الاجتماعية التي تواجه المرأة اليمنية من حيث الموافقة العالية جدًا لأفراد عينة الدراسة، بمتوسط حسابي بلغ (4.64) وانحراف معياري (0.48) ما يشير إلى تقارب آراء أفراد عينة الدراسة وتجمعهم حول هذا التحدي، وبأهمية نسبية بلغت (92.8%)، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن تدهور الأوضاع الاقتصادية في المجتمع اليمني أدت إلى قلة توافر الفرص الاقتصادية، وارتفاع معدلات الفقر بين الأسر اليمنية؛ ما يحد من قدرة المرأة على إعالة نفسها وأسرتها، ومن ثَمَّ يصعب عليها اتخاذ قرارات مستقلة تدعم تمكينها السياسي.
- جاء التحدي رقم (7) المتمثل بـ: "تدني دور منظمات المجتمع المدني في مساندة المرأة والدفاع عن حقوقها" بالمرتبة الثانية من بين التحديات الاجتماعية التي تواجه المرأة اليمنية من حيث الموافقة العالية جدًا لأفراد عينة الدراسة، بمتوسط حسابي بلغ (4.64) وانحراف معياري (0.48) ما يشير إلى تقارب آراء أفراد عينة الدراسة وتجمعهم حول هذا التحدي، وبأهمية نسبية بلغت (91.4%)، وتعزو الباحثة ذلك إلى توقف دعم المرأة اجتماعيًا بتوقف دعم المنظمات لها اجتماعيًا واقتصاديًا بسبب الحرب المستمر، الذي أدى إلى توقف نشاطاتها وضاعف من صعوبات الوصول للنساء؛ ما أدى إلى ضعف تمكينهن السياسي؛ إذ تبقى النساء غير مدركات لحقوقهن ودورهن في الحياة السياسية.
- كما جاء التحدي رقم (4) المتمثل بـ" العادات والتقاليد المشجعة لزواج الفتاة مبكرًا" بالمرتبة الثالثة من بين التحديات الاجتماعية التي تواجه المرأة اليمنية من حيث الموافقة العالية لأفراد عينة الدراسة، بمتوسط حسابي بلغ (4.03) وانحراف معياري (0.77)، وبأهمية نسبية بلغت (80.6%)، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن المجتمع اليمني يُعد مجتمعًا قبليًا بشكل كبير، وتحكمه العادات والتقاليد المتنوعة، منها تزويج الفتاة قسريًا في سن مبكر تحصينًا لها من الرذيلة من باب الحرص والخوف عليها، وهذا بدوره يحرم الفتاة من التعليم ويحرمها –أيضًا– من الوصول إلى مستويات قيادية عليا؛ مما يؤثر سلبًا في فرصها في المشاركة السياسية وتمكينها السياسي، وهذا يتفق مع تحدٍّ آخر يتمثل بـ "بعض الموروثات

الشعبية التي تهمش دور ومكانة المرأة في المجتمع"، الذي يضاف إلى التحديات الاجتماعية التي تواجه المرأة اليمنية بالمرتبة الرابعة من حيث الموافقة العالية أيضًا لأفراد عينة الدراسة، بمتوسط حسابي بلغ (3.83) وانحراف معياري بقيمة (0.74)، وأهمية نسبية بلغت (76.6%)، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن المجتمع اليمني ما زال ينظر إلى المرأة بشكل تقليدي بصفتها أمًّا وربة منزل، وأنها وجدت لخدمة الزوج والأولاد فقط، فهي غير قادرة على القيام بأي دور إلا في دورها التربوي، وأن خروجها عن هذه الأدوار يُعدُّ تعديًا على الأعراف؛ ما يعزز من التمييز بين الجنسين ويقلل من فرص تمكين المرأة سياسيًا.

- وجاء التحدي رقم (5) المتمثل بـ:" النظرة التمييزية القائمة على أساس النوع الاجتماعي" بالمرتبة الخامسة من بين التحديات الاجتماعية التي تواجه المرأة اليمنية من حيث الموافقة العالية لأفراد عينة الدراسة، بمتوسط حسابي بلغ (3.80) وانحراف معياري (0.86)، وبأهمية نسبية بلغت (76%)، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن المرأة اليمنية ما زالت تتعرض إلى التمييز والعنف القائم على النوع بكل أشكاله وكثيرًا ما يدعم هذا العنف بعض الأعراف الثقافية والفهم الخاطئ للدين الإسلامي الحنيف؛ ما يعزز من سلطة الرجل ويفرض على المرأة أدوارًا اجتماعية محددة؛ ما يؤثر في قدرتها في التمكين السياسي، وهذا يتفق مع التحدي المتمثل بـ:" النظرة المجتمعية الدونية للمرأة بأنها ضعيفة الشخصية منزوعة الإرادة" بالموافقة العالية أيضًا لأفراد عينة الدراسة، بمتوسط حسابي بلغ (3.53) وانحراف معياري بقيمة (0.66)، وأهمية نسبية بلغت (70.6%)، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن المجتمع اليمني لا يثق بقدرات المرأة، وأنها لا تصلح لتولي المناصب القيادية والعمل في المجال السياسي الذي بطبيعة الحال يتطلب قوة شخصية وإرادة، وهو مالا يوجد لدى المرأة، إضافة إلى ضعف امتلاكها المعرفة والمعلومات الكافية لهذه المناصب لغياب الاهتمام بتأهيلها وتدريبها، وبهذه النظرة الدونية والتمييزية تقل فرص المرأة من المشاركة السياسية، وتضعف من تمكينها السياسي.

في حين جاءت بقية التحديات الاجتماعية التي تواجه المرأة اليمنية المتمثلة بـ:" العرف القبلي الذي لا يقبل وجود المرأة في المناصب القيادية، والتسلط والهيمنة الذكورية على دور ومكانة الإناث، والتذمر من خروج المرأة للعمل خارج المنزل" بموافقة متوسطة لأفراد عينة الدراسة وبمتوسطات حسابية (3.23، 3.14، 3.08) على التوالي، وانحرافات معيارية (0.99،1.33،1.53) ما يشير إلى تشتت آراء أفراد عينة الدراسة حول تلك التحديات الاجتماعية أمام المرأة اليمنية، وتعزو الباحثة ذلك إلى وجود تحول نسبي في دور ومكانة المرأة اليمنية في المجتمع الحضري، وقد يعود ذلك إلى طبيعة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت عليه؛ ما يتطلب مساهمة المرأة في الحياة الاقتصادية، وهو الأمر الذي أضعف من تحدي التذمر من خروج المرأة للعمل خارج المنزل.

في حين يشير الجدول رقم (02) أن المتوسط الحسابي العام للتحديات الاجتماعية التي تواجه المرأة بشكل كلي، قد بلغ (3.64)، بانحراف معياري قدره (0.87)؛ ما يؤكد أن المرأة اليمنية تواجه عددًا من التحديات الاجتماعية ما يعيق من تمكينها السياسي بدرجة عالية،

وبتقارب آراء أفراد عينة الدراسة حول تلك التحديات، أبرزها:

- عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في البلاد؛ ما دفع المرأة لتغيير أولوياتها بحثًا عن الاستقرار المعيشي فقط.
- تدني دور منظمات المجتمع المدني في مساندة المرأة والدفاع عن حقوقها.
- العادات والتقاليد المشجعة لزواج الفتاة مبكرًا.
- بعض الموروثات الشعبية التي تهمش دور ومكانة المرأة في المجتمع.
- النظرة التمييزية القائمة على أساس النوع الاجتماعي.
- النظرة المجتمعية الدونية للمرأة بأنها ضعيفة الشخصية منزوعة الإرادة.

وعلى ذلك فإن تعدد التحديات الاجتماعية أمام المرأة اليمنية تجعل من تمكينها السياسي عملية صعبة ومعقدة، تتطلب جهودًا كبيرة للتغلب على هذه التحديات الاجتماعية وتفعيل دور المرأة اليمنية في الحياة العامة ما يمكنها سياسيًا.

3) عرض ومناقشة نتائج الإجابة عن السؤال القائل: ما التحديات الثقافية التي تؤثر في مشاركة المرأة اليمنية في المجال السياسي؟

للإجابة عن السؤال احتُسِبَت المتوسط الحسابي لفقرات محور التحديات الثقافية والأهمية النسبية لكل تحدٍّ على حدة، مبينًا درجة الموافقة عليه من قبل أفراد عينة الدراسة، كما في الجدول رقم (03).

الجدول رقم (05) بين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء عينة الدراسة حول التحديات الثقافية للمرأة اليمنية

التحديات الثقافية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	درجة الموافقة
الثقافة التقليدية لدور المرأة بصفتها أمًّا ومربية للأبناء وراعية للأسرة.	3.95	0.96	79	عالية
التفسير الخاطئ لتعليم وعمل المرأة في الشريعة الإسلامية.	4.18	0.88	83.6	عالية
تدنى مستوى الوعي المجتمعي بأهمية دور المرأة في التنمية.	3.92	0.75	78.4	عالية
قلة برامج التوعية والأنشطة والفعاليات المساندة لحقوق المرأة ودورها المجتمعي.	3.88	0.86	77.6	عالية
ثقافة التفضيل لتعليم الأبناء الذكور عن الإناث لعدم الجدوى من تعليمهن.	3.02	0.97	60.4	متوسطة
حرمان الإناث من التعليم بسبب الزواج المبكر.	3.70	0.93	74	عالية
ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث.	3.77	0.81	75.4	عالية
المتوسط العام	3.8	0.88	76	عالية

يتضح من الجدول (05) للفقرات الخاصة بالتحديات الثقافة التي تواجه المرأة اليمنية، أن هناك تقاربًا في درجة الموافقة لأفراد عينة الدراسة حول فقرات التحديات الثقافية؛ إذ تراوحت متوسطات استجابتهم ما بين (3.02 –4.18) التي تقع في الفئة الثالثة والرابعة من المقياس المتدرج ليكرت الخماسي التي تشير إلى (درجة موافقة عالية ومتوسطة)؛ إذ وصل أدنى متوسط (3.02) الذي ينص على" ثقافة التفضيل لتعليم الأبناء الذكور عن الإناث؛ لعدم الجدوى من تعليمهن" أما أعلى متوسط حسابي فقد بلغ (4.18) الذي ينص على " الفهم الخاطئ بمعارضة الدين الإسلامي لتعليم وعمل المرأة "؛ إذ جرى ترتيب التحديات تنازليًا بحسب المتوسط الحسابي على النحو الآتي:

- جاء التحدي رقم (2) المتمثل بـ" الفهم الخاطئ بمعارضة الدين الإسلامي لتعليم وعمل المرأة " بالمرتبة الأولى من بين التحديات الثقافة التي تواجه المرأة اليمنية من حيث الموافقة العالية لأفراد عينة الدراسة، بمتوسط حسابي بلغ (4.18) وانحراف معياري (0.88) ما يشير إلى تقارب آراء أفراد عينة الدراسة وتجمعهم حول هذا التحدي، وبأهمية نسبية بلغت (83.6%)، وتعزو الباحثة ذلك إلى دور الخطاب الديني، الذي يمنع الاختلاط بين الجنسين؛ ما يُعد خروج المرأة للعمل في أماكن مختلطة خروجًا عن تعاليم الشريعة الإسلامية وتقليدًا للغرب؛ ما أدى إلى تقيد دور المرأة بشكل يحد من استقلالها في المجال العام، ويضعف من تمكينها السياسي.
- كما جاء التحدي رقم (1) المتمثل بـ: " الثقافة التقليدية لدور المرأة بصفتها أمًا ومربية للأبناء وراعية للأسرة" بالمرتبة الثانية من بين التحديات الثقافية التي تواجه المرأة اليمنية من حيث الموافقة العالية لأفراد عينة الدراسة، بمتوسط حسابي بلغ (3.95) وانحراف معياري (0.96)، وأهمية نسبية بلغت (79%)، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن المجتمع اليمني ما زال يحمل النظرة النمطية تجاه المرأة التي تقلل من قيمتها وقدراتها على المشاركة المجتمعية، لاسيما في المجتمعات الريفية التي تتسم بالطابع القبلي وتسودها ثقافة وضع المرأة في إطار أدوار محددة، كالأم وربة المنزل، ولا تُشجع على توليها أدوار قيادية أو المشاركة في المجال السياسي؛ لأنه لا يناسبها ويصعب عليها دخوله، وهو ما مثل دورًا معيقًا في تمكين النساء سياسيًا واجتماعيًا وحرمانهن من حقوقهن التي كفلها لهن الدستور والقوانين اليمنية.
- وجاء التحدي رقم (3) المتمثل بـ" تدنى مستوى الوعي المجتمعي بأهمية دور المرأة في التنمية" بالمرتبة الثالثة من بين التحديات الثقافية التي تواجه المرأة اليمنية من حيث الموافقة العالية لأفراد عينة الدراسة، بمتوسط حسابي بلغ (3.92) وانحراف معياري (0.75)، وبأهمية نسبية بلغت (78.4%)، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن المجتمع اليمني ما زال يعاني من نقص في التوعية بأهمية مشاركة المرأة في العمل التنموي وأن ثقافة المجتمع بحقوق المرأة مازالت محدودة، وهذا أدى بدوره إلى قلة وعي النساء بحقوقهن في المشاركة الفعالة ما يحد من اهتمامهن بالمجال السياسي.

وهذا يتفق مع تحدٍّ آخر يتمثل بـ: "قلة برامج التوعية والأنشطة والفعاليات المساندة لحقوق المرأة ودورها المجتمعي" الذي جاء بالمرتبة الرابعة من بين التحديات الثقافية التي تواجه المرأة اليمنية من حيث الموافقة

العالية لأفراد عينة الدراسة، بمتوسط حسابي بلغ (3.88) وانحراف معياري (0.86)، وأهمية نسبية بلغت (77.6%)، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن توقف دور منظمات المجتمع المدني بفعل عدد من التأثيرات أهمها الحرب المستمر أدى إلى غياب البرامج والأنشطة والفعاليات التي تستهدف النساء؛ مما يؤدي إلى ضعف ثقافتهن السياسي ويجعلهن نساء غير مطلعات على حقوقهن وأهمية دورهن السياسي.

- كما جاء التحدي رقم (7) المتمثل بـ" ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث "بالمرتبة الخامسة من بين التحديات الثقافية من حيث الموافقة العالية لأفراد عينة الدراسة، بمتوسط حسابي بلغ (3.77) وانحراف معياري (0.81)، وأهمية نسبية بلغت (75.4%)، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن انخفاض نسبة التعليم بين النساء تعيق فهم المرأة لأهمية المشاركة السياسية، وتقلل من فرص حصولها على المعرفة اللازمة لدخول المجال السياسي، وهذا التحدي قد يرجع إلى تحديات أخرى منها: تحدي " حرمان الإناث من التعليم بسبب الزواج المبكر" الذي يعد من التحديات الثقافية التي تواجه المرأة اليمنية، حيث جاء بموافقة عالية لأفراد عينة الدراسة، بمتوسط حسابي بلغ (3.70) وانحراف معياري (0.93)، وأهمية نسبية بلغت(74%)، وتعزو الباحثة ذلك إلى بعض العادات والتقاليد والمورث الثقافي المتجذر لدى بعض المجتمعات الريفية اليمنية التي ترى بعدم الجدوى من تعليم الإناث، وأن زواجهن مبكرًا يعد الضامن لمستقبلهن؛ الأمر الذي بدوره يحرم الإناث من التعليم ومنع من وصولهن إلى مستويات قيادية عليا مما يؤثر سلبًا في تمكينهن سياسيًا.

إضافة إلى ذلك التحدي المتمثل بـ: ثقافة التفضيل لتعليم الأبناء الذكور عن الإناث لعدم الجدوى من تعليمهن" الذي جاء بموافقة متوسطة لأفراد عينة الدراسة، بمتوسط حسابي بلغ (3.02) وانحراف معياري (0.97)، وأهمية نسبية بلغت (60.4%)، وتعزو الباحثة ذلك إلى النظرة التمييزية التي مازال يتبناها بعض أفراد المجتمع اليمني، لاسيما في الأرياف، إلا أنها بدأت تتلاشي نوعًا ما في المجتمعات الحضرية بفعل عدد من المتغيرات الثقافية والتكنولوجية التي طرأت عليها.

ويشير الجدول رقم (05) أن المتوسط الحسابي العام للتحديات الثقافية التي تواجه المرأة بشكل كلي، قد بلغ (3.8)، بانحراف معياري (0.88)؛ ما يؤكد أن المرأة اليمنية تواجه عددًا من التحديات الثقافية؛ ما يعيق من تمكينها السياسي بدرجة عالية، وبتقارب آراء أفراد عينة الدراسة حول تلك التحديات، أبرزها:

- التفسير الخاطئ لتعليم وعمل المرأة في الشريعة الإسلامية.
- الثقافة التقليدية التي تعزز دور المرأة التقليدي بصفتها أمًّا ومربية للأبناء وراعية للأسرة.
- تدنى مستوى الوعي المجتمعي بأهمية دور المرأة في التنمية.
- قلة برامج التوعية والأنشطة والفعاليات المساندة لحقوق المرأة ودورها المجتمعي.
- ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث.
- حرمان الإناث من التعليم بسبب الزواج المبكر.
- ثقافة التفضيل لتعليم الأبناء الذكور عن الإناث لعدم الجدوى من تعليمهن.

وعلى ذلك فإن المرأة اليمنية مازالت تواجه عددًا من التحديات الثقافية التي تؤثر في تمكينها السياسي، رغم

المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي طرأت على المجتمع اليمني؛ الأمر الذي يحتاج إلى تكاثف الجهود من جميع الأطراف فردًا وأسرة ومجتمعًا ودولة في سبيل تذليل تلك التحديات أمام المرأة اليمنية.

4) عرض ومناقشة نتائج الإجابة عن السؤال القائل: ما واقع التمكين السياسي للمرأة اليمنية في الوقت الراهن؟"

الجدول رقم (06) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء عينة الدراسة حول التمكين السياسي للمرأة اليمنية

التمكين السياسي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	درجة الموافقة
تفعيل وتطبيق التشريعات والقوانين الداعمة للمرأة سياسيًا.	1.61	0.85	32.2	**ضعيفة جدًا**
وجود تمثيل حقيقي للمرأة داخل الهيئات القيادية للأحزاب السياسية	2.48	0.94	49.6	**ضعيفة**
توافر النماذج النسائية في المناصب القيادية والسياسية.	2.60	1.03	52.0	**ضعيفة**
قيام الأحزاب اليمنية بدورها الفعال في دعم وتمكين المرأة سياسيًا	2.13	0.72	42.6	**ضعيفة**
توافر الإرادة السياسية بإشراك المرأة وتمكينها سياسيًا.	2.30	0.82	46.0	**ضعيفة**
تفعيل نظام الكوتا النسائية في التمثيل السياسي في المجالس النيابية والقضائية	1.72	0.76	34.4	**ضعيفة جدًا**
تنامي مستوى الوعي السياسي بأهمية مشاركة المرأة.	2.33	0.64	46.6	**ضعيفة**
إتاحة الفرص أمام المرأة لترشيح نفسها في الانتخابات.	1.78	0.73	35.6	**ضعيفة جدًا**
المتوسط العام	2.12	0.83	42.3	**ضعيفة**

يتضح من الجدول (06) للفقرات الخاصة بواقع التمكين السياسي للمرأة اليمنية، أن هناك تقاربًا في درجة الموافقة لأفراد عينة الدراسة حول فقرات المحور؛ إذ تراوحت متوسطات استجابتهم ما بين (1.61 – 2.60) التي تقع في الفئة الأولى والثانية من المقياس المتدرج ليكرت الخماسي التي تشير إلى (درجة موافقة ضعيفة وضعيفة جدًا)؛ إذ وصل أدنى متوسط (1.61) الذي ينص على" تفعيل وتطبيق التشريعات والقوانين الداعمة للمرأة سياسيًا، " أما أعلى متوسط حسابي فقد بلغ (2.60) الذي ينص على " توافر النماذج النسائية في المناصب القيادية والسياسية"؛ إذ جرى ترتيب فقرات المحور بحسب المتوسط الحسابي الأدنى على النحو الآتي:

- جاءت الفقرة رقم (1) المتمثلة بـ" تفعيل وتطبيق التشريعات والقوانين الداعمة للمرأة سياسيًا " في المرتبة الأولى من بين فقرات التمكين السياسي من

حيث الموافقة الضعيفة جدًا، بمتوسط حسابي بلغ (1.61) وانحراف معياري (0.85)، وأهمية نسبية بلغت (32.2%)، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن من أسباب التهميش السياسي للمرأة وعدم تمكينها يعود إلى بعض القوانين والتشريعات اليمنية التي لا تزال بحاجة إلى التعديل لضمان حماية حقوق المرأة السياسية وتوفير بيئة داعمة لمشاركتها، إضافة إلى غياب التطبيق للبعض الآخر من القوانين المتعلقة بحقوق المرأة على الرغم أن الدستور اليمني ينص على المساواة بين الجنسين.

- وجاءت الفقرة رقم (6) المتمثلة بـ:" تفعيل نظام الكوتا النسائية في التمثيل السياسي في المجالس النيابية والقضائية" بالمرتبة الثانية من حيث الموافقة الضعيفة جدًا لأفراد عينة الدراسة، بمتوسط حسابي بلغ (1.72) وانحراف معياري (0.76)، وأهمية نسبية بلغت (34.4%)، وتعزو الباحثة ذلك إلى ضعف التمثيل العادل للمرأة اليمنية على الرغم من أنه جرى تحديد نسبة 30% لتمثيل المرأة في المجالس النيابية والقضائية بشكل قانوني، إلا أن غياب الإجراءات الفعالة لتحقيق الكوتا النسائية يحد من وجود النساء في المواقع السياسية، وهذه الفقرة تتفق مع الفقرة رقم (8) المتمثلة بـ:" إتاحة الفرص أمام المرأة لترشيح نفسها في الانتخابات" بالمرتبة الثالثة من حيث الموافقة الضعيفة جدًا لأفراد عينة الدراسة، بمتوسط حسابي بلغ (1.78) وانحراف معياري (0.73)، وأهمية نسبية بلغت (35.6%)، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن المرأة اليمنية تعاني من التهميش والحرمان من حقوقها السياسية، بخاصة ترشيح نفسها، بعكس استغلالها لخدمة الأخرين كناخبة؛ لأنها تابعة للرجل، ولا يحق لها الترشيح أو الانتخاب، إلا إذا سمح لها الرجل؛ مما أدى إلى تدني واقع التمكين السياسي للمرأة اليمنية.
- كما جاءت الفقرة رقم (4) المتمثلة بـ :"قيام الأحزاب اليمنية بدورها الفعال في دعم وتمكين المرأة سياسيًا" بالمرتبة الرابعة من حيث الموافقة الضعيفة لأفراد عينة الدراسة، بمتوسط حسابي بلغ (2.13) وانحراف معياري (0.72)، وأهمية نسبية بلغت (42.6%)، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن الأحزاب السياسية في اليمن، بشكل عام تُعد مؤسسات يغلب عليها الطابع الذكوري، وتفتقر إلى سياسات واضحة لدعم مشاركة المرأة؛ لذلك فإن النساء اللاتي يرغبن في الانضمام إلى الأحزاب يواجهن صعوبات في الحصول على أدوار قيادية داخل هذه الأحزاب؛ ما يؤكد على ضعف واقع التمكين السياسي للمرأة اليمنية وتهميشها من المشاركة السياسية بفاعلية، وهو ما يتفق مع الفقرة رقم (5) التي تنص على "توافر الإرادة السياسية بإشراك المرأة وتمكينها سياسيا"، التي جاءت بموافقة ضعيفة لأفراد عينة الدراسة، بمتوسط حسابي بلغ (2.30) وانحراف معياري (0.82)، وأهمية نسبية بلغت (46%)، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن غياب الاستقرار السياسي نتيجة الصراع المستمر في اليمن؛ ما أدى إلى تفاقم الوضع الأمني والاجتماعي، وجعل أولويات المجتمع تنصبّ على قضايا البقاء والمعيشة أكثر من دعم التمكين السياسي للمرأة؛ ما يؤكد على تدني واقع التمكين السياسي للمرأة اليمنية، وهو ما يتفق مع الفقرة رقم(7) التي تنص على" تنامي مستوى الوعي السياسي بأهمية مشاركة المرأة"، فقد جاءت بموافقة

ضعيفة لأفراد عينة الدراسة، بمتوسط حسابي بلغ (2.33) وانحراف معياري (0.64)، وأهمية نسبية بلغت (46.6%)، وتعزو الباحثة ذلك إلى تدني الفعاليات والأنشطة وحملات التوعية السياسية الخاصة بحقوق المرأة وأهمية مشاركتها السياسية، جعل الكثير من النساء أنفسهن غير مدركات لأهمية مشاركتهن السياسية أو حقوقهن في الترشح والانتخاب؛ ما يزيد من تهميشهن في الحياة العامة والسياسية، ويضعف من تمكيهن سياسيًا، وهو ما يتوافق مع الفقرة رقم(2) التي تنص على" وجود تمثيل حقيقي للمرأة داخل الهيئات القيادية للأحزاب السياسية" التي جاءت بموافقة ضعيفة لأفراد عينة الدراسة، بمتوسط حسابي بلغ (2.48) وانحراف معياري (0.94)، وأهمية نسبية بلغت (49.6%)، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن غياب الدور الحقيقي والفعال للأحزاب السياسية اليمنية أدى إلى غياب التمثيل الحقيقي للمرأة داخل الهيئات القيادية للأحزاب السياسية، إضافة على أنها مؤسسات يغلب عليها الطابع الذكوري، فهي لا تثق بقدرات النساء ولا تمنحهن فرص التمكين السياسي أو يدفع بهن إلى تولي مناصب قيادية ضمن هيئاتهن القيادية؛ الأمر الذي يقلل من تمثيلهن السياسي، وهو ما يؤكد الفقرة رقم(3) التي تنص على " توافر النماذج النسائية في المناصب القيادية والسياسية" التي جاءت أيضًا بموافقة ضعيفة لأفراد عينة الدراسة، بمتوسط حسابي بلغ (2.60) وانحراف معياري (1.03)، وأهمية نسبية بلغت (52%)، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن تدني مستوى الوعي السياسي يؤدي بدوره إلى قلة وجود نماذج ناجحة لنساء قياديات في المجتمع اليمني وفي مواقع اتخاذ القرار؛ ما يحبط من طموح النساء الراغبات في الوصول إلى مناصب قيادية، ويشعرهن بأن الوصول للمناصب القيادية أمر صعب المنال، كما أن هذا النقص في النماذج النسائية يُضعف حافز المرأة للمشاركة السياسية، ويقلل من تمكينها السياسي.

ويشير الجدول رقم (06) إلى أن المتوسط الحسابي العام لواقع التمكين السياسي للمرأة اليمنية بشكل كلي، قد بلغ (2.12)، بانحراف معياري (0.88)؛ ما يشير إلى درجة الموافقة الضعيفة لأفراد عينة الدراسة على فقرات المحور؛ الأمر الذي يؤكد على تدني واقع التمكين السياسي للمرأة اليمنية وتهميشها سياسيًا نتيجة لعوامل وأسباب معقدة ومترابطة، أبرزها:

- ضعف التفعيل والتطبيق للتشريعات والقوانين الداعمة للمرأة سياسيًا.
- عدم تفعيل نظام الكوتا النسائية في التمثيل السياسي في المجالس النيابية والقضائية المقرة بنسبة 30%.
- عدم إتاحة الفرص أمام المرأة لترشيح نفسها في الانتخابات.
- غياب دور الأحزاب اليمنية في دعم وتمكين المرأة سياسيًا.
- ضعف الإرادة السياسية بإشراك المرأة وتمكينها سياسيًا.
- ندني مستوى الوعي السياسي بأهمية مشاركة المرأة وهو ما أدى إلى غياب التمثيل الحقيقي للمرأة داخل الهيئات القيادية للأحزاب السياسية، وغياب النماذج النسائية في المناصب القيادية والسياسية.

5) عرض ومناقشة نتائج الإجابة عن السؤال القائل: هل هناك علاقة ارتباطية بين التحديات الاجتماعية والثقافية للمرأة اليمنية وتمكينها السياسي؟

للإجابة عن السؤال استُخدِم تحليل الارتباط والانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين المتغيرات على النحو الآتي:

الجدول رقم (07) يبين تحليل الارتباط والانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة (التحديات الاجتماعية والثقافية) والمتغير التابع التمكين السياسي

معامل الارتباط			المتغيرات المستقلة	Tالمحسوبة	معامل الانحدار	
Sig	R Square	R			B	Sig
.000	.658	.812	(Constant	7.93	1.32	.000 –
			التحديات الاجتماعية	3.72	.290	.001
			التحديات الثقافية	5.47	.408	.003
a: التمكين السياسي						

يشير الجدول رقم (07) إلى أن قيمة معامل الارتباط المتعدد R المحسوبة قد بلغت (0.812) عند مستوى دلالة (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)؛ ما يشير إلى وجود علاقة ارتباطية قوية بين التحديات الاجتماعية والثقافية التي تواجه المرأة اليمنية متغيراتٍ مستقلة والتمكين السياسي متغيرًا تابعًا، كما بلغت قيمة معامل التحديد (.658) R Square، وهذا يشير إلى أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في التحديات الاجتماعية والثقافية للمرأة اليمنية تفسر نسبة (65.8%) من التغير الحاصل في التمكين السياسي.

أهم الاستنتاجات:

بناءً على ما سبق من عرض وتحليل للدراسة نستنتج ما يلي:

1) أن المرأة اليمنية تواجه عددًا من التحديات الاجتماعية التي تعيق تمكينها السياسي، أهمها:
   - عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في البلاد ما دفع المرأة لتغيير أولوياتها بحثًا عن الاستقرار المعيشي فقط.
   - تدني دور منظمات المجتمع المدني في مساندة المرأة والدفاع عن حقوقها.
   - العادات والتقاليد المشجعة لزواج الفتاة مبكرًا.
   - بعض الموروثات الشعبية التي تهمش دور ومكانة المرأة في المجتمع.
   - النظرة التمييزية القائمة على أساس النوع الاجتماعي..
   - النظرة المجتمعية الدونية للمرأة بأنها ضعيفة الشخصية منزوعة الإرادة.
2) وجود تحول نسبي في دور ومكانة المرأة اليمنية في المجتمع الحضري، وقد يعود ذلك إلى طبيعة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت عليه؛ ما يتطلب مساهمة المرأة في الحياة الاقتصادية، وهو الأمر الذي أضعف من تحدي التذمر من خروج المرأة للعمل خارج المنزل.
3) مازالت المرأة اليمنية تواجه عددًا من التحديات الثقافية التي تؤثر في تمكينها السياسي وبدرجة عالية، أبرزها:

- الثقافة التقليدية التي تعزز دور المرأة التقليدي بصفتها أمًّا ومربية للأبناء وراعية للأسرة.
- تدنى مستوى الوعي المجتمعي بأهمية دور المرأة في التنمية.
- قلة برامج التوعية والأنشطة والفعاليات المساندة لحقوق المرأة ودورها المجتمعي.
- ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث.
- حرمان الإناث من التعليم بسبب الزواج المبكر.
- ثقافة التفضيل لتعليم الأبناء الذكور عن الإناث لعدم الجدوى من تعليمهن.

4) تدني واقع التمكين السياسي للمرأة اليمنية وتهميشها سياسيًا نتيجة لعوامل وأسباب معقدة ومترابطة أبرزها:

- ضعف التفعيل والتطبيق للتشريعات والقوانين الداعمة للمرأة سياسيًا.
- عدم تفعيل نظام الكوتا النسائية في التمثيل السياسي في المجالس النيابية والقضائية المقرة بنسبة 30%.
- عدم إتاحة الفرص أمام المرأة لترشيح نفسها في الانتخابات.
- غياب دور الأحزاب اليمنية في دعم وتمكين المرأة سياسيًا.
- ضعف الإرادة السياسية بإشراك المرأة وتمكينها سياسيا.
- ندني مستوى الوعي السياسي بأهمية مشاركة المرأة، وهو ما أدى إلى غياب التمثيل الحقيقي للمرأة داخل الهيئات القيادية للأحزاب السياسية، وغياب النماذج النسائية في المناصب القيادية والسياسية.

5) وجود علاقة ارتباطية قوية بين التحديات الاجتماعية والثقافية التي تواجه المرأة اليمنية وتمكينها السياسي.

6) إن تعدد التحديات الاجتماعية والثقافية أمام المرأة اليمنية تجعل من تمكينها السياسي عملية صعبة ومعقدة، تتطلب جهودًا كبيرة للتغلب على هذه التحديات الاجتماعية وتفعيل دور المرأة اليمنية في الحياة العامة ما يمكنها سياسيًا.

أهم التوصيات:

بناءً على ما تقدم من نتائج استخلصت الباحثة عددًا من التوصيات، أهمها ما يلي:

-تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية دور المرأة في السياسة من خلال إطلاق حملات توعوية تُبرز أهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية وأثرها الإيجابي في التنمية.

-إصلاح الإطار القانوني والتشريعي من خلال تعديل القوانين التي تقف ضد المرأة أو تقيد مشاركتها السياسية، ووضع تشريعات تضمن تمثيلًا نسائيًا عادلًا في المناصب القيادية والمؤسسات الحكومية.

-تعزيز التعليم والتأهيل السياسي للنساء من خلال توفير برامج تدريبية مخصصة لتأهيل النساء في المجالات السياسية والقانونية والإدارية، ودمج قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المناهج التعليمية.

-دعم وتمكين المرأة اقتصاديًا من خلال دعم المشاريع الصغيرة وتوفير فرص العمل.

-تعزيز دور الإعلام لمناقشة قضايا المرأة وتمكينها لتغيير الصورة النمطية عنها، وتسليط الضوء على إنجازاتها السياسية.

-التعاون مع القيادات المجتمعية والدينية وإشراكهم في ترشيد الخطاب الديني بما يتوافق مع روح الدين الإسلامي الذي كرم المرأة وأنصفها ومنحها عددًا من الحقوق، وذلك وفق الضوابط الشرعية.

-تشجيع النساء على المشاركة السياسية من خلال إقامة الندوات وتنظيم ورش عمل لرفع وعي النساء بحقوقهن السياسية.

-تفعيل دور منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان لدعم قضايا المرأة وتمويل المشاريع الخاصة بتمكينها سياسيًا.

قائمة المصادر والمراجع:

أولًا: المراجع باللغة العربية:

[1] السوسوة، أمة العليم وآخرين. (1995)، المرأة اليمنية وتحديات العصر، ط1، إعداد، أحمد الصياد، بيروت: لبنان منشورات دار المدى للثقافة والنشر.

[2] العياشي، زرزار غياد كريمة. (2019)، معوقات ممارسة المرأة العربية للدور القيادي المرأة العربية بين فكي الهيمنة الذكورية والتدين، ط1. برلين-المانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

[3] العبسي، سناء خليل. (2020). التحديات الثقافية أمام مشاركة المرأة العربية في الحياة السياسية: دراسة مقارنة بين اليمن والأردن، الأردن: مجلة العلوم الاجتماعية العربية، ع(23).

[4] العطوي، سهاد محمد. (2021). التحديات الاجتماعية التي تواجه الأم الوحيدة في تربية أبنائها في مدينة تبوك: دراسة حالة، الرياض: مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد (5)، ع (24).

[5]) الهداش، صلاح الدين. (2004). المشاركة السياسية للمرأة العربية تحديات أمام التكريس الفعلي للمواطنة، ط1. دراسات ميدانية في أحد عشر بلدًا عربيًا، تونس: دار النشر: ملتقى المرأة للدراسات والتدريب.

[6] اليوسف، عبد الله، خالد. (2021). الإعلام ودوره في تمكين المرأة اليمنية سياسيًا، القاهرة: مجلة السياسة الاقتصادية العربية، ع(32).

[7] الشميري، عبير محمد. (2019). التحديات الاجتماعية أمام مشاركة المرأة العربية سياسيًا: دراسة حالة اليمن ومصر"، صنعاء، دار النشر: المركز اليمني للدراسات الاجتماعية.

[8] الحيمي، عفاف أحمد (2019)، القصر والديوان، الدور السياسي للقبيلة في اليمن، صنعاء، ط2،دار النشر: المرصد اليمني لحقوق الانسان بالتعاون مع معهد دراسات التنمية الدولية(IDRC).

[9] (9) الجابري، فاطمة عبده. (2018). العوائق الاجتماعية والثقافية لتمكين المرأة اليمنية في المجال السياسي، اليمن، دار النشر: جامعة صنعاء.

[10] (10) العريقي، فاطمة. (2018). المرأة اليمنية بين التحديات والفرص، صنعاء، ط1، الناشر: مركز الدراسات والبحوث اليمني.

[11] (11) المفلحي، ليلى صالح. (2020). التحديات الثقافية والسياسية التي تواجه النساء اليمنيات، صنعاء: مجلة دراسات السلام، ع(17).

[12] (12) العزاني، نبيل سعيد. (2018). النظام القبلي في اليمن وتأثيره على مكانة المرأة، عدن-اليمن: مجلة دراسات التنمية اليمنية، ع(13).

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية:

[1] Doost.H & Sibly.S.(2020). The Impact of Patriarchy on Women's Political Participation:www.hrmars.com تم زيارته في تمام الساعة 9:00 مساءًا بتاريخ 17م11م2024م

[2] (2)Malhotra,A,Schuler,S,(2002).Measuring Women Empowerment as Variable in international Development. World Bank Workshop on Poverty and Gender: New Perspectives, Theoretical Economics Letters, P:4. Vol.9 No.8 Glendale CA, USA.

[3] Neundorf,A & Shorrocks,R.(2022). Revisting the impact of Moderniztion on Support for Women Politicans: The Role of Women's Political Empowerment, Comparative Political Studies: www.ssoar.info تم زيارته في تمام الساعة8:30 مساءاً بتاريخ 2024/11/25م.